مجلة منتدى الأستاذ
المجلد: 21 العدد: 01 السنة: ديسمبر 2025 الصفحات 29- 43

# نحو استثمار نظرية النحو الوظيفي في تعليم اللغة العربية وأثرها في التعليم العالي النوعي

# Investing the theory of functional grammar in teaching the Arabic language and its impact in the qualitative higher Education

**زهيرة قروي[1]، وردة مسيلي[2]،***

[1] جامعة قسنطينة 1/ الإخوة منتوري (الجزائر)، zahirakaroui@gmail.com

مخبر الدّراسات التراثية.

[2] جامعة عبد الحفيظ بو الصوف/ ميلة (الجزائر)، o.mecili@centre-univ-mila.dz

مخبر اللسانيات التطبيقية بين العلم والأدب.

تاريخ الإرسال: 2025/03/27 تاريخ القبول: 2025/09/25

**الملخص:**

يهدف البحث إلى بناء تصور علمي لتجديد تدريس اللغة العربية في التعليم العالي النوعي عبر استثمار نظرية النحو الوظيفي ونتائج البحث اللساني المعاصر.

اعتمدت الدراسة منهجا وصفيا تحليليا تركيبيا، انطلق من قراءة نقدية للتراث النحوي واللساني، ثم ناقش أسس النحو الوظيفي كما صاغه أحمد المتوكل، وطبّقه على ظاهرة العطف؛ حيث تتمحور الإشكالية حول مدى قدرة النظريات اللسانية الحديثة، خاصة النحو الوظيفي، على معالجة صعوبات تدريس النحو العربي للنّاطقين بالعربية في الجامعة.

وتطرح الدراسة تساؤلات رئيسة من قبيل: كيف يمكن استثمار النحو الوظيفي في مناهج اللغة العربية الجامعية؟ وكيف يمكن تحيين النحو العربي ليستجيب للمقاربة الوظيفية الحديثة ويُنمّي الكفاية التواصلية؟

**الكلمات المفتاحية:**
استثمار؛
النحو الوظيفي؛
تعليم اللغة العربية؛
التعليم العالي النوعي؛
الكفاية التواصلية؛

**ABSTRACT:**

The study aims to develop a scientific vision for renewing the teaching of Arabic in qualitative higher education by investing functional grammar and insights from contemporary linguistics.

It adopts a descriptive-analytical approach that critically revisits the grammatical and linguistic heritage, presents the foundations of Ahmed Al-Mutawakkil's functional grammar, and applies them to coordination phenomena.

The central question concerns how far modern linguistic theories, especially functional grammar, can help overcome difficulties in teaching Arabic grammar to native university students.

The article asks how Arabic language curricula at university can integrate functional grammar and how Arabic grammar can be updated to meet the requirements of a modern functional approach and enhance communicative competence.

**Keywords:**
investment, functional grammar, Arabic language teaching, qualitative higher education, communicative competence,

* وردة مسيلي.

**مفهوم النحو في الثقافة اللغوية العربية:**

أصل كلمة "نحو" من "الفعل نحا" وتعني القصد والطريق؛ يعرِّف ابن جني النحو بقوله: «هو انتحاءُ سَمْت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك»[1].

يرى عبد السلام المسدي أن للنحو مفهوما مزدوجا فهو «يعني في نفس الوقت جملة النواميس الخفية المحركة للظاهرة اللغوية كما يعني عملية تفسير الإنسان لنظام اللغة»[2].

فالنحو كمستوى من مستويات النظام اللساني هو وسيلة تعين الدارس على معرفة القواعد المعينة في ممارسة اللغة؛ ومعنى ذلك أن النحو يدرس في ظلّ اللغة وهو يقوم على ركيزتين:

– تدريس النحو لتعليم اللغة ذاتها. – تدريس النحو للتعريف بالقواعد اللغوية.

والذي يهمّنا في هذا المجال هو تدريس النحو من أجل الإحاطة بالقواعد اللغوية وهو مجال الدراسة التخصصية لطالب اللغة العربية في الجامعة الجزائرية؛ فهو ملزم بدراسة النحو لفهم اللغة وإدراك خصائص تركيبها ودرس النحو بدوره يرتكز على القواعد التي تحتكم إليها أساليب اللغة لأن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها.

من هنا فمعرفة طلابنا للنحو ضرورية وهو يفيدهم في ضبط لغتهم ولسانهم على حد سواء؛ إذ إن النحو هو فرض من فروض الكفاءة اللسانية (La compétence) الكامنة في عقل المتكلم وهي تحكم أداءه اللغوي ( La performance) حتى يكون الأداء صحيحا في ضوء معايير تلك القدرة. فالنحو بهذا المعنى مقياس دقيق تقاس به الكلمات أثناء وضعها في الجمل وهو بذلك عماد اللغة وله الفضل في التمييز بين دلالات التراكيب اللغوية وبدونه يجهل السامع المعنى المراد. يقول ابن خلدون: «أركان علوم اللسان أربعة: اللغة، والنحو، والبيان والأدب، وإن الأهم المقدم منها النحو إذ يُبيَّن به أصول المقاصد بدلالة، فيعرف الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر ولولاه لجهل أصل الإفادة»[3].

من هنا تتأتى أهمية تدريس النحو من حيث إنه يُكسب الطالب مناعة ضد ما يعترضه من خطأ نطقا وكتابة إذ يشير كثير من الباحثين إلى أن نشأة النحو كانت خوفا من اللحن الذي كان خطرا على العربية والقرآن الكريم.

**النحو العربي بين دعوات التيسير والتجديد:**

اعتنى الباحثون بكشف مستوى الطلاب في القواعد النحوية، وبتقويم مناهج النحو في المراحل التعليمية المختلفة، فضلا عن الدراسات النحوية المتخصصة؛ إلّا أنّ النتائج كشفت عجزهم عن توظيف ما تعلّموه من قواعد النحو في كتاباتهم وأحاديثهم؛ وعلى هذا الصعيد تأكد العملُ على تيسير النحو العربي. ولذلك مثّل موضوع إصلاح النحو وتيسيره مشغلا بارزا من مشاغل المثقفين العرب في العصر الحديث والمعاصر لاسيما بعد النتائج الإيجابية التي حققتها الدراسات اللغوية الحديثة على صعيد البحث اللساني النظري والتطبيقي. ولقد بحث في هذا الموضوع وكتب فيه عددٌ كبير من العلماء واللغويين والتربويين وعُقدت من أجله العديدُ من الندوات والمؤتمرات في شتى أنحاء العالم العربي؛ ورغم ذلك ظل مفهوم التيسير يطرح الكثير من الإشكالات وبخاصة عند ناقدي التراث الذين يرون أن

بالنحو العربي عيوبا تجعل إصلاحه وإعادة النظر فيه ضرورة ملحة يقتضيها العصر وتتطلبها مستلزمات النهضة العربية التي صار المتعلم العربي فيها يتلقى اللغة الفصيحة صناعة وتعلما لا طبعا واكتسابا. —كما يقول – حسني عبد البارى: «هو مجموعة من التجريدات العقلية صرفا وتركيبا وهذه التجريدات هي التي صبغت النحو بالجفاف ووسمته بالصعوبة»[4]؛ إن هذا الوضع القلق الانطباعي التراكمي قد أفرز ظاهرة خطيرة لا تهدّد الجانب التعليمي من العربية فحسب وإنما الوجود اللغوي في العالم العربي الحديث.

لم يكن الشعور بصعوبة القواعد النحوية وليد هذا العصر، بل قد أحسه النحاة وتنبّهوا إلى ضرورة التيسير فكان من نتيجة ذلك أن ألّفوا قديما مختصرات كثيرة في النحو بدأت بالكسائي الذي ألّف كتابا للمبتدئين أسماه "المختصر الصغير"، ثم توالت المختصرات كمختصر أبي حيان الأندلسي وأبي علي الفارسي وغيرهم؛ ولم تكن محاولة ابن مالك في التسهيل والزجاجي في مختصره الذي سمّاه "الجمل في النحو" والزمخشري في كتابه "المفصل في علم العربية" وغير ذلك من الملخصات والمختصرات إلا محاولات لتيسير المادة النحوية وتذليل صعابها. كما أحس غير المشتغلين بالنحو من الأقدمين بفداحة الأمر، فألّف "خلف بن حيان الأحمر البصري" رسالة أسماها "مقدمة في النحو" حاول فيها تيسير النحو على المتعلمين وتخليصه من الصعوبات الكامنة في مسائله وقواعده ليستغني المتعلّم عن التطويل والتعليل في قواعد النحو.

أما ابن مضاء فلقد ثار على النحو ثورة عنيفة داعيا إلى إلغاء القانون العاملي الذي فتح باب التقدير والتأويل في النحو العربي، وكان هدفه تيسير النحو وتنقيته من الفلسفات الذهنية.

على هذا الأساس مرّ النحو العربي بعدة محاولات للإصلاح من منهجه بغية تيسيره؛ وهذه المحاولات كانت منذ أمد بعيد.

استنادا لما سبق اتضح لنا أن الشكاوى من النحو العربي لم ترتبط بظهور اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة بل إن التذمر والانزعاج من صعوبة المنظومة النحوية ومن جفاف أسلوب النحاة وطرائقهم في التعاطي مع قضايا اللغة –كما يقول مصطفى غلفان– قديم قدم النحو نفسه[5].

**مقاربات التراث النحوي في الثقافة العربية:**

**أولا: مقاربات التراث التي لا تنتسب صراحة للسانيات:**

يمثّل هذا النوع من القراءة للتراث التيارُ الذي انتقد النحو ومنهجه محاولا وضع بناء جديد للنحو العربي على شكل إصلاح وتيسير في التأليف النحوي مع تخليص الكتب النحوية من العبارات الغامضة والاختلافات النحوية وإعادة صياغتها بأسلوب سهل واضح. جاءت المحاولة الأولى لعرض النحو العربي عرضا مختلفا على يد عالم من علماء الأزهر هو "رفاعة الطهطاوي" الذي ألّف كتابا أسماه "التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية". وهذا النوع من الكتب مازال يظهر، إلى يومنا هذا، بمسميات وعناوين مختلفة مثل "النحو الواضح" و"النحو الميسر" و"النحو العصري" وهي كتب تدعو إلى التيسير وهي تُقَدَّم لطلاب المدارس والجامعات لغاية تعليمية؛ والذي يمكن قوله في

هذا المجال أن هذه الكتب لا يتعدى الإصلاح فيها التغيير في التبويب والأسلوب ولكنها لا تمس الجوهر أي لا تقترب من الأصول النظرية للتراث النحوي.

وما ينبغي التنبيه إليه أن حركة الإصلاح هذه لم تقف عند حدود إعادة التبويب وتبسيط أطر المعالجة النحوية بل واكبتها حركة أخرى نادت بإحياء النحو عن طريق إعادة النظر في أصوله ومبادئه؛ ومن أظهر ممثليها إبراهيم مصطفى وكتابه" إحياء النحو" الذي يعدّ بحق أول مقاربة نقدية شاملة للتراث النحوي؛ حيث يلتقي إبراهيم مصطفى مع ابن مضاء في دعوته التيسيرية لإلغاء التقديرات العاملية محاولا وضع بناء جديد للنحو العربي وفي رأيه أن النحاة حين قصروا النحو على البحث في أواخر الكلم قد أخطئوا إلى العربية من وجهين[6]:

- حين حددوا النحو حرموا أنفسهم وحرمونا من الاطلاع على كثير من أسرار العربية وأساليبها المتنوعة ومقدرتها في التعبير فبقيت هذه الأساليب مجهولة.
- رسموا للنحو طريقا لفظيا، فاهتموا ببيان الأحوال المختلفة للفظ من رفع ونصب وجر ولم يشيروا إلى ما يتبع كل وجه من أثر في رسم المعنى وتصويره.

أما مهدي المخزومي فإنه يلتقي مع أستاذه إبراهيم مصطفى في موقفه السلبي إزاء النحو والدعوة إلى إعادة قواعد التوجيه في النظرية النحوية العربية القديمة أليس هو القائل: «ليس من وظيفة النحوي الذي يريد أن يعالج نحوا للغة من اللغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة أو يخطئ لهم أسلوبا. لأن النحو... عارضة لغوية تخضع لما تخضع له اللغة من عوامل الحياة والتطور... والنحو الحق هو الذي يجري وراء اللغة يتتبع مسيرتها ويفقه أساليبها»[7]؛ إن هذه المحاولات والتي تتخذ إشكالية إعادة توجيه القواعد النحوية كمبدأ أساسي في تحديث طرق تعليم اللغة العربية وجدت صدى عند كثير من الباحثين واللغويين المحدثين أمثال أحمد عبد العظيم عبد الغني الذي يقول: «من يعايش النحاة يدرك أن من مألوف صنعتهم الحكم على الشيء الواحد في الموقع الواحد بالإعراب والبناء أو التعريف والتنكير أو الاسمية والحرفية...و يقود منطق الأمور إلى أن القواعد النحوية التي خلّفها لنا أسلافنا من النحاة تفقد خصائص الصناعة المنضبطة...و تتخلف فيها ضوابط العلم»[8].

غير أن هذه المحاولات لم تسهم بشكل مباشر في حلّ صعوبات النحو على دارسيه؛ إذ هي عبارة عن دعوات لنقد مفاهيم النحو الإجرائية خاصة نظام العوامل الذي اعتبرته مسلمات ما قبلية فُرضت على الدرس النحوي.

**ثانيا: مقاربات التراث التي تنتسب للسانيات:**

لم تظهر المقاربات الحقيقية للتراث إلا في الثلث الثاني من القرن العشرين وهي تُمثّل إشكالية هامة مازالت تشغل تفكير عدد كبير من الباحثين واللغويين في العالم العربي، حيث ارتبطت هذه المقاربات بتجديد النظرية النحوية لتصبح نظرية معاصرة تواكب التغيرات والتطورات اللسانية ومناهجها الحديثة.

**علاقة المنظومة النحوية باللسانيات:**

تُعدّ العلاقة بين النحو العربي واللسانيات من القضايا الأساس التي أثارت انتباه الفكر اللساني العربي الحديث؛ حيث أكّد المهتمون باللغة العربية على ضرورة دراسة اللغة العربية دراسة جديدة تستمد إطارها ومقاييس البحث

فيها باعتماد المنهج اللغوي الحديث. يقول أحد اللغويين: «علينا أن نعمل على تحديد النحو بأن نستخدم في بحث اللغة كل الوسائل العلمية التي تمكن من درس اللغة وفقها وكشف أسرارها كما فعل المتقدمون»[9]. وتتوزع آراء اللسانيين العرب تجاه التعامل مع اللسانيات وتوظيفها إلى طائفتين[10]:

- طائفة يدعو أصحابها إلى التراث اللغوي قائلين إنه لا يمكن قيام أي حركة لسانية حديثة يريدها العرب في التاريخ الحديث إلا إذا استلهمت أعمالها ومناهجها من النبع الأصلي لهذا التراث اللغوي بأبعاده الصوتية والنحوية والدلالية.

- أما الطائفة الثانية فتضم المؤيدين للسانيات باعتبارها علما قائما بذاته مستقلا كليا عن التراث اللغوي العربي، ويدّعي هؤلاء في نظر مازن الوعر «أن فترة التراث اللغوي العربي ومناهجه هي فترة تاريخية قد انتهت وينبغي علينا أن ندرسها ضمن إطارها التاريخي فقط»[11].

من حق متتبع هذه المفاهيم اللسانية الحديثة في علاقتها بالنظرية النحوية القديمة أن يتساءل: كيف نعيد صياغة التراث وكيف استفاد تعليم اللغة العربية من النظريات اللسانية الحديثة وما مدى فاعليتها في تقويم اللسان والكتابة؟

بإمكاننا الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال التأكيد على ثلاثة اتجاهات معاصرة رافقت نضج المناهج اللسانية الحديثة، حيث ظهرت مشاريع نظريات نحوية معاصرة استوحى بعضها المنهج البنيوي وتمثل بعضها المنهج التوليدي التحويلي واتخذ بعضها الآخر المنهج الوظيفي إطارا نظريا له.

فقد برزت ضمن الاتجاه الأول كتابات لسانية داعية إلى تحديث النحو وعصرنته انطلاقا من استلهام المنطلقات الإجرائية للمنهج البنيوي؛ من ذلك أفكار من سموا بالوصفيين أمثال أنيس فريحة من خلال كتابه "في اللغة العربية وبعض مشكلاتها"، وريمون طحان في مؤلفه "اللسانيات العربية"، وإبراهيم السامرائي في كتابه "الفعل زمانه وأبنيته" وشوقي ضيف في كتابه "تجديد النحو" الذي دعا فيه إلى تجديد النحو وتيسيره ملاحظا أن جميع البلاد العربية تشكو من أن الناشئة فيها لا تحسن النطق بالعربية نطقا سليما، ورأى أن مرجع ذلك هو النحو الذي يرهق المتلقي بكثرة أبوابه وتفريعاته وصيغه الافتراضية التي لا تجري في الاستعمال اللغوي[12].

أما تمام حسان فإنه يُعدّ صاحب أوفى قراءة للتراث النحوي العربي من خلال اثنين من تآليفه خصصهما لدراسة التراث وتقييمه وهما " اللغة العربية معناها ومبناها" ثم "الأصول دراسة في الأسس الإبستمولوجية للفكر اللغوي العربي"، وهما محاولات إصلاحية للنحو العربي في ضوء مناهج البحث اللغوي الوصفي أو مشروع قراءة للتراث اللغوي العربي من وجهة نظر الدراسات اللسانية الحديثة. يقول تمام حسان في تقديمه لكتاب "اللغة العربية معناها ومبناها": «ينبغي لهذا الكتاب أن يبدأ عهدا جديدا في فهم العربية الفصحى- مبناها ومعناها- وأن يساعد على حسن الانتفاع به لهذا الجيل وما بعده من أجيال»[13].

وفي الاتجاه البنيوي نفسه نجد الاتجاه المدافع عن النظرية النحوية القديمة الذي يرى أن أيّ محاولة لتأسيس أيّ نظرية نحوية ينبغي أن تنطلق من إعادة قراءة أعمال اللغويين القدامى؛ ومن هؤلاء عبده الراجحي وبخاصة كتابه "

النحو العربي والدرس الحديث" ونهاد الموسى وكتابه "نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث". وأخيرا محاولات عبد الرحمن الحاج صالح الهادفة إلى تأسيس مدرسة خليلية حديثة تستلهم نظريتها من أعمال الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه.

أما الاتجاه التوليدي التحويلي وأظهر ممثليه ميشال زكريا من خلال كتبه الرائدة في قراءة التراث النحوي في ضوء المدرسة التوليدية التحويلية نحو كتابه " الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية" وكذا كتابه "الجملة البسيطة" ثم خليل عمايرة وكتابه "في نحو اللغة العربية وتراكيبها" انتهاءً بعبد القادر الفاسي الفهري الذي يشكل نموذجا متميزا في اللسانيات العربية المعاصرة، من حيث أن كتاباته قد شكّلت نواة لمشروع نظرية مكتملة طورها الباحث في إطار النظرية التوليدية التحويلية وطوّعها للنحو العربي بأصالة واقتدار؛ إذ كان لفاسي الفهري دور في تنمية الخطاب اللساني العربي المعاصر وتطويره نحو الأفضل بنقده لخطاب اللسانيات العربية. وطبيعي أن يشمل هذا التطوير تحليله اللغة العربية في إطار النظرية التوليدية التحويلية التي يتبناها.

ورغم أن هذه النظرية تُعدّ من الأنحاء الجديدة المتطورة التي لها مردودية علمية عالية[14] إلا أنها لا ترقى إلى مستوى نظرية النحو الوظيفي التي نادى بها أحمد المتوكل وطوّعها لدراسة النحو العربي لسببين اثنين: أولها أنها تقتصر في تحليلاتها على الجملة دون النص والخطاب. وثانيهما موقف فاسي الفهري من التراث، فلقد رفض الرجوع إلى تحليلات اللغويين والنحاة القدماء بدعوى «أن لا ضرورة منهجية أو منطقية تفرض الرجوع إلى فكر الماضي وتصنيفاته ومفاهيمه لمعالجة مادة معينة»[15].

نصل في الأخير إلى النظريات الوظيفية التي أطّرت البحث اللساني وأهمها ثلاث نظريات: النظرية الفيرثية والنظرية النسقية لهاليداي ثم نظرية النحو الوظيفي لصاحبها سيمون ديك والتي اتخذها الباحث اللساني المغربي أحمد المتوكل إطارا نظريا لأبحاثه وحاول من خلالها أن يرسم معالم نظرية وظيفية للنحو العربي اعتبرها هي البديل المقترح والصالح لإعادة قراءة النظرية النحوية القديمة.

**نظرية النحو الوظيفي:**

من أهم النظريات اللسانية ذات الوجهة الوظيفية التداولية نظرية "النحو الوظيفي" التي جاء بها اللساني الهولندي "سيمون ديك" (Simon Dick) سنة 1978. والنحو الوظيفي هو النحو الذي لا يقتصر على الدور الذي تؤديه الكلمات أو العبارات في الجملة أي الوظائف التركيبية (أو النحوية: كالفاعل والمفعول...)؛ لأن هذه الوظائف لا تمثل إلا جزءًا من كل تفاعل مع وظائف مقامية (أو تبليغية: الوظائف الدلالية والتداولية)؛ بحيث تترابط الخصائص البنيوية للعبارات اللغوية بالأغراض التبليغية التواصلية التي تستعمل هذه العبارات وسيلة لبلوغها. ويمكن توضيح ذلك على نحو الترسيمة الآتية:

**الشّكل رقم 01: المكوّنات الأساسية لنظرية النحو الوظيفي.**

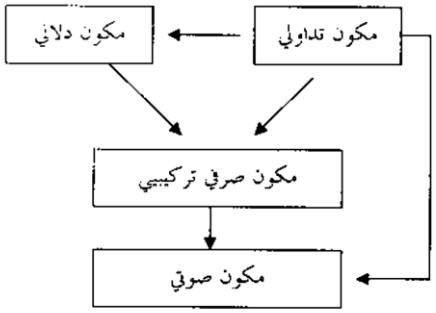


**المصدر: إعداد الباحثتين.**

ولذلك يمكننا القول إن النحو الوظيفي بمثابة نظرية موسعة تكامل فيها النحو واللسانيات التداولية. على هذا الأساس يندرج النحو الوظيفي من حيث أهدافه المنهجية في زمرة الأنحاء المؤسسة تداوليا.

وما يجب التنبيه إليه هنا أن نظرية النحو الوظيفي تعتمد في تحليلها الإجرائي للغة مبادئ أساسية يمكن إجمالها فيما يأتي[16]:

- وظيفة اللغات الطبيعية الأساس هي التواصل
- موضوع الدرس اللساني هو وصف القدرة التواصلية (La compétence communicative) للمتكلم السامع. والمقصود بالقدرة التواصلية أن يتمكن المتعلّم من استعمال اللغة وتوظيفها شفهيا وكتابيا في مختلف مجالات التواصل.
- النحو الوظيفي نظرية للتركيب والدلالة منظور إليهما من وجهة نظر تداولية
- الكفايات التي يجب تحقيقها ثلاث: كفاية نفسية وكفاية تداولية وكفاية نمطية.
- البنية التركيبية الصرفية هي نتيجة لتفاعل أنولع ثلاثة من الخصائص: الخصائص الدلالية والخصائص التداولية والخصائص التركيبية.
- العلاقة بين مكونات الجملة أنماط ثلاثة: علاقات دلالية (علاقات "المنفِّذ" و" المتقبِّل" و"المستقبل" و"الزمان" و"المكان") وعلاقات تركيبية (علاقة الفاعل وعلاقة المفعول) وعلاقات تداولية (علاقات "المبتدأ" و"الذيل" و"المنادى" و"المحور" و"البؤرة").
- ترتبط اللغة بوظيفتها ارتباطا يجعل البنية انعكاسا للوظيفة، والعلاقة القائمة بين البنية والوظيفة تستلزم رصد الفروق القائمة بين أنماط التراكيب تبعا للأنماط المقامية التي تنجز فيها.

دخلت هذه النظرية العالم العربي أول ما دخلت عبر جامعة محمد الخامس بالرباط؛ حيث شُكلت "مجموعة البحث في التداوليات واللسانيات الوظيفية"، وبفضل الباحثين المغاربة تسنى للمنحى الوظيفي أن يأخذ محله في البحث اللساني المغربي وقد تم ذلك عن طريق التعليم الجامعي والبحث الأكاديمي. فلقد شُرع في تدريس النحو الوظيفي في مستهل سنوات الثمانين بجامعة محمد الخامس بالرباط، ثم توسع تدريسه، بفضل الأساتذة اللسانيين

ليشمل جامعات أخرى خارج الوطن المغربي كجامعات الجزائر التي أصبح النحو الوظيفي فيها مقررا رسميا من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ومما لاشك فيه أن المرجع الفاعل في تفكير دعاة النحو الوظيفي هو أحمد المتوكل الذي لخصفي كتابه "اللسانيات الوظيفية" مجموع جهود النظريات اللغوية في القرن العشرين في اتجاهين[17]:

- الأول: نظريات لسانية صورية تُعنى بدراسة اللغة الطبيعية وتعدّها أنساقا مجردة، يمكن وصفها بمعزل عن وظيفتها التواصلية وتناولتْها تناولا صوريا صرفا على مستوى التركيب أو على مستوى الدلالة.
- الثاني: نظريات لسانية وظيفية تتجاوز ذلك إلى الاهتمام بظروف الاستعمال وتقوم على مبدأ أن اللغات الطبيعية تتحدد خصائصها انطلاقا من ظروف استعمالها في إطار وظيفة التواصل. اعتمادا على ما سبق توصل أحمد المتوكل إلى تصنيف التيارات اللسانية على نحو ما هو موضح في المخطط الآتي:

**الشّكل رقم 02: تصنيف التيارات اللسانية.**

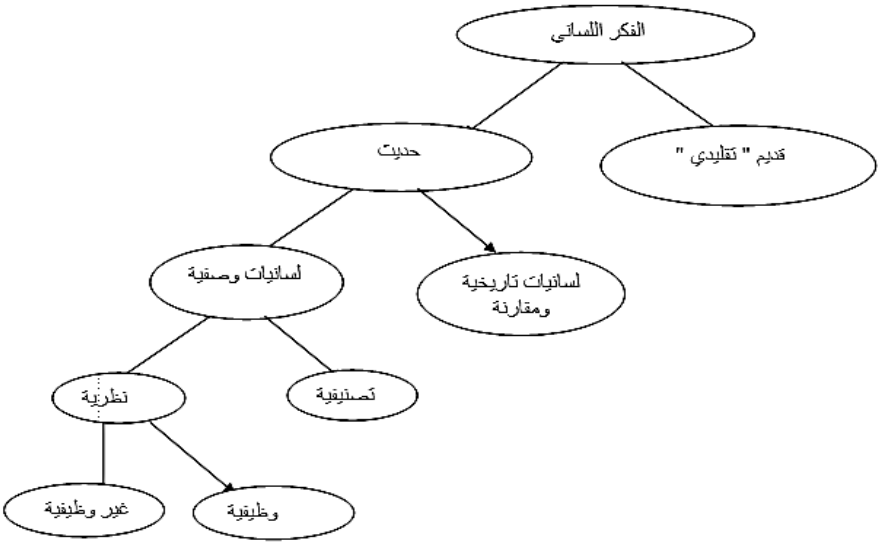


**المصدر: إعداد الباحثتين.**

والجدير بالإشارة أن هذه الدراسة تركّز على النوع التصنيفي الثاني بحسب المخطط السالف باعتباره النموذج الوصفي التفسيري، وهو الذي رشّحه أحمد المتوكل لأن يكون رؤية معاصرة للنظرية النحوية القديمة. حيث إن «إدراج نحو اللغة العربية الوظيفي داخل منظومة تعليم وتعلم اللغة العربية يستمد مشروعيته من كونه يحاول أن يقدم حلولا لإشكالية كبرى تتعلق أساسا بمسألة تعليم وتعلم اللغة العربية، وإقدار المتعلم على التواصل بها كتابيا وشفهيا»[18].

والسؤال المطروح: كيف نجعل المتعلم يبني علاقات جديدة مع نحو اللغة العربية الوظيفي انطلاقا من علاقاته السابقة مع النظرية النحوية القديمة؟

يكتسي هذا السؤال قيمته بحكم التفاوت الحاصل بين المنظومة النحوية القديمة والنحو الوظيفي، وللتحقق من فرضيات النحو الوظيفي واختبارها فإن الأمر يفرض قسما ميدانيا يقوم على محاولة إعطاء نحو اللغة العربية الوظيفي امتداده في مجال التعليم الجامعي؛ ولهذا تنبني مقاربتنا في هذا القسم من الدراسة على معالجة بعض الظواهر

اللغوية التي اهتم بها نحو اللغة العربية الوظيفي كما صاغه أحمد المتوكل في العديد من دراساته، وسنقارن بين هذه الظاهرة اللغوية في أصول نظرية النحو العربي وكيفية تنفيذها في النحو الوظيفي؛ ولقد وقع اختيارنا على ظاهرة العطف حيث سنعمل على رصد أهم القضايا المرتبطة بالظاهرة اللغوية موضوع الدرس انطلاقا من الأسس النظرية والمفاهيمية لنحو اللغة العربية الوظيفي وبإمكاننا توضيح هذه العملية كالآتي:

**الشّكل رقم 03: المدخلات والمخرجات للنحو العربي الوظيفي.**

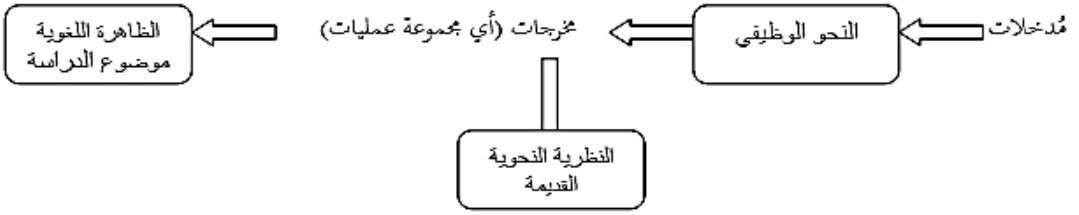


**المصدر: إعداد الباحثتين.**

## نحو وصف وظيفي للغة العربية: ظاهرة العطف نموذجا:

العطف لغة الميل، يقال عطف عليه إذا مال نحوه بالرفق والرحمة؛ وفي الاصطلاح العطف «تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة مثل قام زيد وعمرو فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام إليه مع زيد»[19]. والعطف مصطلح استخدمه نحاة البصرة للدلالة على ما يكون فيه الثاني تابعا للأول بتوسط أحد حروف العطف. وهناك مصطلح آخر يفيد معنى العطف وهو النسق وهو من اصطلاحات الكوفيين؛ وسواء أسميت هذه الظاهرة عطفا أم نسقا فهي تفيد عند النحويين معنى الاختزال وتَجَنُّب الإطناب والتكرار حيث يعتبر الحرف العاطف بين الاسمين علامة للاختزال والإشارة إلى العامل. من بين الظواهر النحوية التي عالجها واهتم بها النحو العربي القديم ظاهرة العطف وقد تمّ تقسيمه إلى قسمين:

- القسم الأول وقد خصص لواو العطف.
- القسم الثاني وخصص لباقي حروف العطف.

ولمعالجة هذه الظاهرة اللغوية انطلقنا من السؤال الآتي: هل هناك نوع من التطابق بين محتوى المعرفة الواردة في المنظومة النحوية العربية القديمة ومحتوى المعرفة الواردة في نحو اللغة العربية الوظيفي خاصة في كتابات أحمد المتوكل؟

ولكي نتمكن من الإجابة عن هذا السؤال نقدم المقترح الآتي وهو محاولة لإعادة بناء درس ‘‘العطف" وذلك بالمحافظة على أهم الأسس النظرية المستمدة من نحو اللغة العربية الوظيفي.

الجمل العطفية أو المعطوف بعضها على بعض في نحو اللغة العربية الوظيفي فهي مستقلةٌ وإن ربطت بينها أداة عطف، حيث يتمّ إنتاج الجمل العطفية بواسطة الاشتقاق أي «تشتق الجمل العطفية عن طريق توسيع عنصر من عناصر بنية ما بمتوالية من العناصر من نفس النمط العنصر الموسَّع»[20]. مثال ذلك الجملة "شرب زيد قهوة": فالبنية الحملية لهذه الجملة هي:

شرب ف (س1: حي(س1)) منف (س2: سائل(س2)) متقب.

يتم توسيع الحد الثاني (س2) فيضاف حد آخر يشاركه في خصائصه ووظائفه الدلالية والتركيبية والتداولية، فينتج عن هذا التوسيع الجملة الآتية: شرب زيد قهوة وشايا، لتكون بنيتها الحملية كالآتي:

شرب ف (س1: حي(س1)) منف (س2: سائل(س2)) متقب ع (س3: سائل(س3))متق

هذه القاعدة التي صاغها أحمد المتوكل تتكون من حمل يشمل العناصر المتعاطفة: عنصر مضاف (أي المعطوف) ويرمز له بالرمز (س2) وعنصر موسّع (المعطوف عليه) ويرمز له بالرمز (س1) تربط بينهم أداة عطف ممثلة بالرمز(ع).

و يحكم قاعدة العطف في النحو الوظيفي مجموعة من القيود التي تنقسم إلى ثلاثة أقسام[21]:

• **قيود دلالية:** حيث يشترط أن يكون الحدّان المتعاطفان حاملَين للوظيفة الدلالية نفسها، ومفاد ذلك أنه لا يسوّغ العطف بين حدّين حاملين لوظيفتين دلاليتين مختلفتين كأن يعطف حدّ "منفّذ" على حدّ "متقبّل" أو حدّ "متقبّل" على حدّ "مستفيد" أو حدّ "مكان" على حدّ "زمان"؛ من ذلك أننا نعتبر الجملة: " قابل زيد عمرا في المقهى وفي الشارع" صحيحة لأن العطف كان بين حدّين (لاحقين) يحمل كلاهما الوظيفة الدلالية نفسها: المكان(مك). في حين تعتبر الجملة "قابل زيد عمرا في الصباح وفي المقهى" لاحنة، لأن العطف فيها واقع بين الزمان والمكان.

• **قيود تركيبية:** والمقصود بها أن يحمل الحدّان المتعاطفان الوظيفة التركيبية نفسها (الفاعل والمفعول)؛ فلا يسوّغ عطف مفعول على فاعل. فإذا أُسندت مثلا وظيفة المفعول إلى أحد حدود متوالية عطفية فإنه يجب أن تسند هذه الوظيفة إلى كلّ حدود هذه المتوالية نحو: "رأيت هندا وزينب".

• **قيود تداولية:** يُشترط أن يكون الحدّان المتعاطفان حاملَين للوظيفة التداولية نفسها ومعنى ذلك أن العطف لا يجوز إلا بين الحدود المسندة لها الوظيفة التداولية نفسها كأن يعطف المحور على المحور والبؤرة على البؤرة. ويمكن توضيح القيود الضابطة لقاعدة العطف من خلال الجدول الآتي:

**الجدول رقم 01: القيود الضابطة لقاعدة العطف في النحو الوظيفي.**

| الأمثلة | حروف العطف | المعطوف عليه | وظيفته الدلالية | وظيفته التركيبية | وظيفته التداولية | المعطوف | وظيفته الدلالية | وظيفته التركيبية | وظيفته التداولية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| شرب زيد شايا ولبنا | الواو | شايا | متقبّل | مفعول | بؤرة جديد | لبنا | متقبّل | مفعول | بؤرة جديد |

**المصدر: إعداد الباحثتين.**

إن هذه الأصناف الثلاثة من القيود تؤول إلى قيد واحد أو مبدأ واحد هو ما اصطلح عليه في النحو الوظيفي "بمبدأ التناظر"؛ والمقصود بالتناظر أن يأخذ المعطوف الوظيفة نفسها المسندة إلى المعطوف عليه؛ إذ يجب أن تكون الحدود أو الحمول أو المحمولات المعطوفة حاملة للوظيفة الدلالية أو التركيبية أو التداولية نفسها[22]. وعلى هذا الأساس يُقسم العطف إلى ثلاثة مجموعات:

• **المجموعة الأولى: العطف بين الحدود**

" شرب زيد **شايا ولبنا**"

- **المجموعة الثانية: العطف بين المحمولات**

"الزمخشري **نحوي وبلاغي**"

- **المجموعة الأولى: العطف بين الحمول**

"**دخل زيد** و**خرج عمرو**

**القيود على عطف الحدود:**

من القيود التي يخضع لها عطف الحدود قيد تناظر الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية وكذا الوظائف التداولية على نحو ما ألمحنا إليه سابقا.

**القيود على عطف المحمولات:**

تعتبر المحمولات في النحو الوظيفي دالة على "واقعة" وهي أربعة أصناف: أعمال وأحداث وأوضاع وحالات. هذه الأصناف تمكّن من التمييز بين عطوف المحمولات الجائزة والعطوف الممتنعة. وعليه واستنادا إلى قيد التناظر يُعطَف محمول على محمول إذا كان المحمولان دالّين على الواقعة نفسها أي أن يدلاَّ على عمل أو وضع أو حالة[23]. وبإمكاننا أن نمثّل لهذا النمط من العطف بالجمل الآتية:

- نجح زيد ورسب خالد ⟸ عمل
- زيد واقف وعمرو جالس ⟸ وضع
- زيد متفائل وسعيد ⟸ حالة

أما تناظر المحمولات من حيث المخصص الزمني (أي: الحدث) فإن المحمول يُعطف على محمول آخر إذا كان ينتميان إلى الزمن نفسه، سواء أدل الحدث على الماضي أو الحاضر أو المستقبل، وأيّ خرق لهذا القيد يؤدي بالجملة إلى اللحن مثال ذلك:

- نامت هند وسهر خالد ⟸ جملة صحيحة
- نامت هند ويسهر خالد ⟸ جملة لاحنة

**القيود على عطف الحمول:**

هناك قيود متعلّقة بعطف الحمول تتمثّل في تناظر محتوياتها القضوية؛ ومعنى ذلك أن تكون[24]:

- محمولاتها دالة على وقائع من نفس الصنف منتمية إلى نفس الحقل الدلالي. ومعنى ذلك أن العطف يمتنع بين حملين إذا كان محمولاهما دالين على واقعتين مختلفتين إما من حيث النمط أو من حيث الحقل الدلالي مثل: زيد فرحٌ وعمرو جالس- هند فقيرة وزينب جالسة.

- موضوعاتها المحاور منتمية إلى نفس الحقل الدلالي أو محيلة في مجال خطاب واحد. فلا يسوّغ العطف بين حملين إذا كان موضوعاهما المحوران منتميْن إلى حقلين دلاليين مختلفين مثل: "الشمس مشرقة والعلم نور"، أو محيلين في مجالين خطابيين مختلفين مثل: "هند شعرها أشقر وعينا زينب سوداوان".

**النحو الوظيفي بين أدوات العطف وسياقاتها:**

أدوات العطف في اللغة العربية متنوعة ومتعددة بتعدد السياقات التي ترد فيها والعناصر التي تعطف بينها؛ حيث يُمَيَّز في العطف بين نوعين:

- عطف وصلي يكون بواسطة الأدوات الآتية: الواو، الفاء، ثم وحتى.
- عطف فصلي يكون بواسطة الأدوات العاطفة الآتية: أو، بل، لكن، لا، وأم.

بهذا يكون العاطف إما[25]:

- وصلا ⟸ اشتراك المعطوف في حكم المعطوف عليه دون فصل بينها في الحكم..

يتحكم في الاستعمال التوزيعي للأدوات العاطفة طبيعة السياق الذي يمكن أن تظهر فيه والذي يتدخل كوسيط في تحديد استعمال أدوات العطف علة النحو الذي يوضحه الجدول الآتي:

**الجدول رقم 02: سياقات أدوات العطف**

| الأدوات العاطفة الواصلة | | الأدوات العاطفة الفاصلة | |
|---|---|---|---|
| الأداة | السياق الذي تستعمل فيه | الأداة | السياق الذي تستعمل فيه |
| الواو | التزامن | أو | الإثبات |
| الفاء | الترتيب مع الفور | بل | النفي |
| ثم | الترتيب مع التراخي | لكن | النفي |
| حتى | التضمن | لا | النفي |
| | | أم | التسوية أو الاستفهام |

**المصدر: إعداد الباحثتين.**

وما تجدر الإشارة إليه أن المدار الرئيسي الذي ينبغي أن يتأسس عليه هذا المنحى الوظيفي في تعليم اللغة العربية هو فكرة التمرس اللغوي، لأن التمرينات اللغوية بصفة عامة، والتمرين النحوي بصفة خاصة، تقنية تربوية لا تستغني عنها أي طريقة أو منهاج تعليمي مهما كانت توجهاته اللسانية والمنهجية.

وبالتالي يجب أن يرتكز تعليم النحو على مجموعة كبيرة من التمرينات المتنوعة والمكثفة التي تساعد على خلق المهارات اللغوية وإحكامها. وإن أحسن الطرق التربوية لتحصيل النحو النظري، هي التي تقدم معلوماته وقوانينه وتلخصها على شكل رسوم بيانية بسيطة يشار فيها إلى العلاقات والعمليات بالرموز والجداول والأقواس والمشجرات. وعلى هذا الأساس يمكن التمثيل لظاهرة العطف بهذه الخطاطة التي نهدف من ورائها إلى تطوير وإثراء العملية التعليمية– التعلمية:

**الشّكل رقم 04: التمثيل الشجري لظاهرة العطف.**

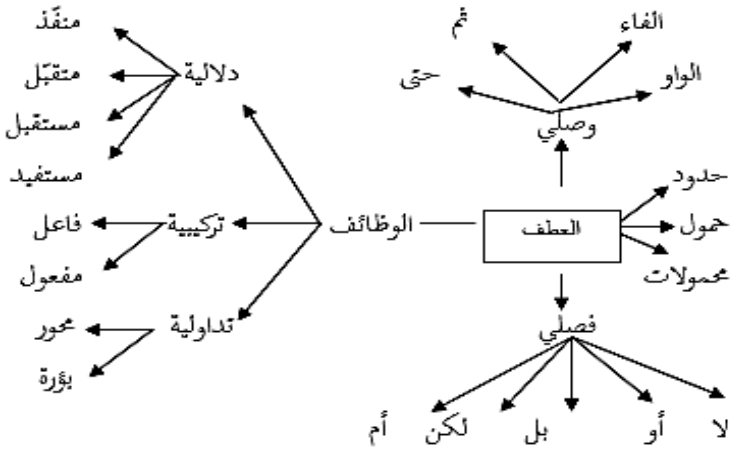


**المصدر: إعداد الباحثتين.**

**الخاتمة:**

يطرح موضوع تدريس اللغة العربية بالتعليم الجامعي مشاكل وصعوبات عديدة على الباحثين خاصة في العالم العربي نظرا لغياب رؤية شمولية في هذا المضمار. وحقيقة الأمر أن هذا الموضوع شغل الباحثين منذ القدم، وخير دليل على ذلك تلك الدراسات الداعية إلى التيسير أو التجديد والإصلاح أو إعادة قراءة المنظومة النحوية القديمة استنادا إلى الدرس اللساني الحديث. وما أحوجنا اليوم، في الممارسة التعليمية–التعلمية إلى دراسات لغوية ذات استراتيجية تراعي متطلبات العصر وتسهم في تطوير تعليم وتعلم اللغة العربية. وأحسب أن دراسة ظواهر اللغة العربية من منظور نظرية النحو الوظيفي سيمكن لا محالة من النهوض باللغة العربية. ونموذج النحو الوظيفي الذي بيّناه في إطار النظرية اللسانية المنبثقة من العربية ونحوها يُفترض في هذا النحو الوظيفي أن يُغْني القدرة اللغوية والكفاية التواصلية للمتعلّم الجامعي. ومعنى ذلك أن النحو إذا دُرّس تدريسا وظيفيا فإنه يوظِّف كل فروع اللغة العربية لخدمة اللغة وهذا يقود إلى الاتجاه التكاملي في تعليم اللغة العربية. ولهذا استَثْمَرتْ هذه الدراسة مفاهيم نظرية النحو الوظيفي في علاقتها باللغة العربية وتعليمها وتوصلت إلى بعض النتائج التي يمكن أن نلخصها فيما يأتي:

- ضرورة النظر إلى درس النحو على أنه ممثّلا للغة باعتبارها جزءا مهما من بنية العملية التعليمية– التعلمية.
- ضرورة الانفتاح على اللسانيات الحديثة ومقارباتها وبخاصة النحو الوظيفي باعتباره البديل المقترح والصالح لإعادة قراءة النظرية النحوية القديمة.
- ضرورة أن يمتد التعليم داخل الجامعات إلى الاتجاه الوظيفي حتى تستمد اللسانيات التربوية من اللسانيات الوظيفية نتائجها يكتسب فيها المتعلّمون القدرة على التواصل باللغة.

**قائمة المراجع المعتمدة:**


- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1937.
- أحمد عبد العظيم عبد الغني: القاعدة النحوية (دراسة نقدية تحليلية)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990.

- أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط1، 1986.
- أحمد المتوكل: من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط1، 1987.
- أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، الرباط، 1989.
- أحمد المتوكل: التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات، مكتبة دار الأمان، الرباط، ط1، 2005.
- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1973.
- الجرجاني الشريف علي بن محمد: التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1978.
- ابن جني أبو الفتح عثمان: الخصائص، تح محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، 1995.
- حسني عبد البارى عصر: الاتجاهات الحديثة لتدريس اللغة العربية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000.
- ابن خلدون عبد الرحمن: المقدمة، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1424 هـ.
- شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي مع نهج تجديده، دار المعارف، مصر، 1986.
- عبد السلام المسدي: الفكر العربي والألسنية، اللسانيات واللغة العربية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ع(04)، 1985.
- عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1985.
- علي آيت أوشان: اللسانيات والديداكتيك (نموذج النحو الوظيفي من المعرفة العلمية إلى المعرفة المدرسية)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط1، 2005.
- مازن الوعر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، دار طلاس للنشر والتوزيع، دمشق.
- مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، جامعة عين الشق، المغرب.
- مصطفى غلفان: اللسانيات العربية (أسئلة المنهج)، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ط1، 2013.
- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت–لبنان، ط2، 1986.
- Anne abeillé : les nouvelles syntaxes, grammaires d'unificationet analyse du français, paris, 1993.


## الهوامش والإحالات:

[1]– ابن جني أبو الفتح عثمان: الخصائص، تح محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، 1995، ج1، ص 34.

[2]– عبد السلام المسدي: الفكر العربي والألسنية، اللسانيات واللغة العربية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية / تونس /، ع (04)، 1985، ص14.

[3]– ابن خلدون عبد الرحمن: المقدمة، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1424 هـ، ص 620.

[4]– حسني عبد البارى عصر: الاتجاهات الحديثة لتدريس اللغة العربية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000، ص299.

[5]– مصطفى غلفان: اللسانيات العربية (أسئلة المنهج)، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص133.

[6]– إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1937، ص43.

[7]– مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت–لبنان، ط2، 1986، ص19.

[8]– أحمد عبد العظيم عبد الغني: القاعدة النحوية (دراسة نقدية تحليلية)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990، ص11.

[9]– مصطفى غلفان: اللسانيات العربية ص136.

[10]– ينظر مازن الوعر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، دار طلاس للنشر والتوزيع، دمشق، ص353.

[11]– قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ص353.

[12]– شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي مع نهج تجديده، دار المعارف، مصر، 1986، ص21.

[13]– تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1973، ص5

[14] -Anne abeillé : les nouvelles syntaxes, grammaires d'unification et analyse du français, paris, 1993, p 41.

[15]– عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1985، ص60.

[16]– مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، جامعة عين الشق، المغرب، ص258.

[17]– أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، الرباط، 1989، ص 10 وما بعدها.

[18]– علي آيت أوشان: اللسانيات والديداكتيك (نموذج النحو الوظيفي من المعرفة العلمية إلى المعرفة المدرسية)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط1، 2005، ص112.

[19]– الجرجاني الشريف علي بن محمد: التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1978، ص 156.

[20]– اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري) ص246.

[21]– أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط1، 1986، ص178 وما بعدها.

[22]– أحمد المتوكل: التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات، مكتبة دار الأمان، الرباط، ط1، 2005، ص117

[23]– اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري) ص249

[24]– ينظر: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري) ص250 وما بعدها

[25]– نفسه ص253 وما بعدها